الدعاية تتوقف صباح الجمعة.. مرشحون تؤيدهم الحكومة او المعارضة بدون رغبتهم:

انتخابات البحرين: المعركة من أجل الأغلبية وليس النجاح... السلطة والمعارضة الشيعية وجها لوجه والمنافسة على 3 او 4 مقاعد.. واجراءات متوازنة وعادلة والضمانات الوحيدة «ملكية»

المنامة ـ «القدس العربي»

من بسام البدارين:

الأجواء التي تتحرك وسطها فعاليات «حمى الانتخابات» في البحرين لا تبدو معقدة جدا فالفرز أكثر وضوحا لان الروح الطائفية حاضرة برشد وبتسييس مقصود من كل الأطراف.

ورغم وجود عشرات المرشحين المستقلين الا ان أحدا منهم لا يستطيع العمل منفردا فالعبارة الانتخابية تجبر جميع المرشحين مهما كانوا على الاصطفاف مع أحد طرفي المعادلة وهي معادلة لا تحتمل في الواقع طرفا ثالثا خلافا للسلطة وللمعارضة الشيعية الانشط عمليا وواقعيا من بقية المعارضات.

وهذا النمط من الاصطفاف يخلق جوا من الاثارة المحسوبة في حملات الدعاية الانتخابية التي ستتوقف رسميا في الساعة الثامنة من صباح اليوم الجمعة لكن النمط نفسه يجعل هوية المعركة والمواجهة واضحة، فالصراع يحصل على كل الانتخابات وفي كل الدوائر الانتخابية بين ممثلي السلطة او المضطرين اجباريا للوقوف في صفها وبين ممثلي التيارات الشيعية، انما يختصر الصراع من اجل حصة قليلة من مقاعد في البرلمان الذي يتسع لأربعين كرسيا حيث ان الخارطة تقول بأن المعركة ليست معركة نجاح بل معركة أغلبية والمدى له علاقة بحصة لا تقل عن ثلاثة مقاعد او لا تزيد عن خمسة مقاعد وهي الحصة التي تضمن «الكلمة الأعلى» للطرفين.

والفكرة هنا بسيطة فمن يستطيع اللحصول على 21 مقعدا يملك الأغلبية ويتحكم بالمشهد التشريعي وحتى الشعبي والسياسي والحصص بين التيار المدعوم من الحكومة والتيار المدعوم من جماعة الوفاق الشيعية النشطة متساوية حسب القراءات الأولية وتضم 17 مقعدا لكل من الطرفين.

ويعني ذلك ان كل طرف يتسابق ليس للاحتفاظ بحصته البالغة 17 مقعدا بل يخطط لأربعة مقاعد اخرى تضمن له الأغلبية او ثلاثة مقاعد على الأقل لا تضمن الأغلبية للطرف المنافس.

لذلك يشتم المراقب لانتخابات البحرين اندفاعا «انتحاريا» من الكتلتين الأبرز باتجاه المستقلين وفي بعض الدوائر الانتخابية تتعقد التحالفات ويدعم أحد الأطراف القوية مرشحا مستقلا حتى بدون رغبته في بعض الأحيان فالحكومة لا تريد لممثلي الوفاق ومؤازريهم كسر الحاجز 19 في البرلمان والعكس صحيح ولذلك تبرز «استماتات» في استقطاب المستقلين حتى بدون التنسيق معهم، ولذلك أيضا يحصل في انتخابات البحرين ما لا يمكن رصده في أي انتخابات في ساحة أخرى فبعض التيارات الصغيرة المشاركة في أكثر من مرشح وأكثر من موقع منقسمة من حيث المرشحين الى قسمين الأول مدعوم من قبل الكتلة التي تريدها السلطة في البرلمان والثاني مدعوم من الجماعة الشيعية النشطة.

ويبرر هذا الانفعال الانتخابي الكثير من ظواهر الموسم الانتخابي العجيبة مثل وجود امرأة علمانية وسنية مدعومة من قبل التيارات الشيعية ووجود مرشحة شيعية مدعومة من قبل التيار القريب من الحكومة، أو تأييد جماعة الاخوان المسلمين الموالية للسلطة لمرشحة «سافرة وعصرية» على حد تعبير أحد الكتاب او حتى وجود تيار سلفي أصولي متشدد يتحرك في المساحة الانتخابية وهو في حضن القائمة القريبة من الحكومة.

كما يبرر حجم التقاطعات الهائلة في المسار الاستقطابي فلا احد في دوائر البحرين الانتخابية قادر على حسم أي نتيجة والصراع على حصة «الأغلبية» وليس على النجاح والمسألة لا تتعدى التطلع لأكثر من ثلاثة او اربعة مقاعد حتى يحسم الصراع وبسبب ذلك يمكن تلمس السخونة.

بوضوح شديد لا تريد السلطة انتخابات تحسم الأغلبية لصالح «الخطاب الشيعي» المليء بالملاحظات والصاخب بالمظاهرات احيانا، ولا تريد السلطة انتخابات تنتهي بأغلبية لتيار «العائدين» من معارضي الخارج والداخل الذين أوقفوا مقاطعة الانتخابات ويستعدون لتصدر الواجهة على أمل تحقيق تغيير في موقف السلطة من ملفات وقضايا الشيعة المنقسمين في الواقع ما بين تيارات متشددة قريبة من النموذج الايراني وبين اجنحة أقل تأثيرا تتبنى مفردة «عروبية» وان كانت تنتقد السلطة والتيارات الدينية المتشددة في الوقت نفسه.

وبوضوح أشد يعتبر «العائدون» الى المملكة من قادة المعارضة المشاركين في الانتخابات وعلى رأسهم رموز جماعة الوفاق بان فرصة انتخابات 2006 هي الأخيرة التي يمكن ان تتاح ليس فقط للحصول على الأغلبية ولكن لتحسين شروط الاقامة السياسية في البلاد وللسيطرة على الثقل التشريعي ولارسال رسالة قوية للعالم تظهر طبيعة المشاكل التي يعاني منها قطاع من الشعب، كما يقول أحد قادة التيار الشيعي.

والمفارقة، ان هذا النمط من التفكير عند المعارضة تأسس في ظل «الضمانات الملكية» بانتخابات نزيهة وشفافة فالتحولات الاصلاحية التي يقودها الملك حمد بن عيسى يتعامل معها قادة المعارضة باعتبارها جادة وحقيقية وتمثل فرصة لا يمكن تكرارها وقد تكون فعلا الفرصة النهائية لأن عين القصر الملكي هي الضامن والمراقب وليس الأداء الحكومي.

وباستناء الحديث عن مراكز اقتراح قليلة اضافتها لجان الانتخابات في اللحظات الأخيرة ولم تكن محددة من قبل تبدو مسارات الانتخاب شفافة ومنسجمة مع المعايير الاقليمية والدولية وهذه المراكز التي تثير غضب وريبة بعض المرشحين تشكل الملاحظة الوحيدة تقريبا التي قيلت للاعلاميين كملاحظة سلبية من قبل بعض المرشحين وليس جمعيهم طوال الأيام الثلاثة التي سبقت الانتخابات.

وبشكل واضح يمكن الاستنتاج بأن اندفاع المعارضة نحو الانتخابات وتسخينها للأجواء واهتمامها بالاستقطاب مرده وجود ضمانات كافية لصالح النزاهة في الانتخابات وهي ضمانات «ملكية» بكل الأحوال يحترمها جميع الفرقاء خصوصا وان بعض رموز المعارضة يشيدون بهذه الضمانات ويطرحون ملاحظات سلبية تخص مراكز قوى اخرى داخل نظام الدولة.

والحكومة من جانبها تجتهد في توفير فرص متوازية لجميع المرشحين للدعاية الانتخابية او للاستفادة من الفعل الاعلامي، واجرائيا لا يمكن التحدث عن مخالفات مضادة لتيارات المعارضة او لأي من المتنافسين مما يجعل أجواء الانتخابات معقولة الى حد بعيد وان كانت الحملة الانتخابية يتخللها الكثير من الجنون والسخونة والاثارة والاتهام.

متظاهرون بحرينيون يشتبكون مع الشرطة خلال تظاهرة للمطالبة باطلاق سراح معتقلين

الشرطة البحرينية تفرق متظاهرين طالبوا باطلاق سراح ناشطين معتقلين

■ المنامة ـ اف ب: فرقت الشرطة البحرينية امس الخميس تظاهرة صغيرة بالقرب من المركز الاعلامي للانتخابات في شمال المنامة للمطالبة بالافراج عن ناشطين اعتقلتهما السلطات الاسبوع الماضي بتهمة حيازة مطبوعات «تتضمن اخبارا كاذبة».

وقال احد المشاركين في التجمع الاحتجاجي لوكالة فرانس برس ان حوالي خمسين شخصا من بينهم اقرباء الناشطين المعتقلين تجمعوا امام برجي مرفأ البحرين المالي للمطالبة باطلاق سراح كل من محمد سعيد وحسين الحبشي الذين اعتقلتهما السلطات يوم الخميس الماضي.

واستمر التجمع الذي شارك فيه ناشطون من حركة الحريات والديمقراطية «حق» وخصوصا الامين العام للحركة حسن مشيمع وعبدالوهاب حسين وعبدالجليل السنكيس والناشط الحقوقي عبدالهادي الخواجة قرابة ساعة قبل ان تأمرهم قوات الشرطة بالتفرق.

وكانت حركة «حق» اعلنت الاربعاء انها بعثت بخطاب الى الامم المتحدة عبرت فيه عن قلقها من قيام السلطات البحرينية باعتقال ناشطين معارضين واحتمال تعرضهم لعقوبات قاسية.

واكد مدير الاعلام الامني في وزارة الداخلية الرائد محمد بن دينه لوكالة فرانس برس اعتقال الشخصين بتهمة حيازة مطبوعات من غير ترخيص «تتضمن دعايات مثيرة واخبارا كاذبة».

وقال بن دينه «تم اتخاذ كل الاجراءات القانونية لاحالة المتهمين على النيابة العامة خلال 48 ساعة حسب القانون». وحركة (حق) هي القوة السياسية الوحيدة في البحرين التي تقاطع الانتخابات النيابية والبلدية التي من المقرر ان تنظم السبت.

وكانت هذه الحركة اعلنت اثناء تظاهرة في 17 تشرين الثاني (نوفمبر) ان السلطات البحرينية اعتقلت اثنين من ناشطيها هما محمد سعيد الذي وقع عريضة وجهت لملك البحرين وتطالب بالتحقيق في معلومات اثيرت في «تقرير البندر»، وحسين عبدالعزيز الحبشي وطالبت باطلاق سراحهما.

وتحدث المستشار الحكومي السابق صلاح البندر، وهو بريطاني من اصل سوداني، في تقريره المثير للجدل، عن وجود «تنظيم سري» يعمل على التلاعب بالانتخابات ضد المرشحين الشيعة.

الامارات: ناشطون ينتقدون التضييق على حرية التعبير

■ دبي ـ ا ف ب: يتهم ناشطون في مجال حقوق الانسان الامارات بالتضييق على حرية التعبير بالرغم من الخطوات الاولى التي بدأت تتخذها هذه الدولة لارساء الديمقراطية، والتي ستتجسد في اول تجربة انتخابية الشهر المقبل.

وقال الناشط الحقوقي الاماراتي محمد المنصوري المقيم في الخارج منذ صدور مذكرة توقيف بحقه في حزيران (يونيو)، «ان حرية التعبير عن الرأي غير موجودة» في الامارات.

وقال هذا المحامي الذي يدير جمعية مستقلة للحقوقيين في حديث مع وكالة فرانس برس انه منع من التحدث الى وسائل الاعلام المحلية منذ حوالي سنتين.

اما الناشط الآخر محمد الركن، وهو محامي ايضا، فقد منع من نشر مقالاته في الصحافة المحلية منذ حوالي عشر سنوات.

وتقدم منظمة «هيومن رايتس ووتش» التي تعنى بحقوق الانسان والتي تتخذ من نيويورك مقرا لها، المنصوري والركن على انها «مدافعان مهمان عن حقوق الانسان» وانه «تم استهدافهما» من قبل السلطات الامنية والقضائية الاماراتية.

الا ان هذه السلطات التي تؤكد ان مذكرة التوقيف بحق المنصوري هي ذات طابع جزائي حصرا، وان هذه المذكرة سوف يتم الغاؤها اذا تقدم المنصوري امام المحكمة للتوضيح. وقال مساعد مدير «هيومن رايتس ووتش» في منطقة الشرق الاوسط جو ستورك ان «السياسة الاماراتية ازاء ناشطي حقوق الانسان تتعارض تماما مع الخطاب الرسمي الذي يصف بلدا متسامحا يتطلع نحو المستقبل».

واضف ستورك في بيان وزع مؤخرا انه «على السلطات ان تشجع هؤلاء الناشطين لا ان تضايقهم وتسكتهم».

وتنظم الامارات في كانون الاول (ديسمبر) اول انتخابات في تاريخها، وسيقوم خلالها حوالي ستة الاف شخص اختارتهم السلطة بانتخاب نصف الاعضاء الاربعين المجلس الوطني الاتحادي. ويشكل الاماراتيون 20 % من سكان الامارات البالغ عددهم حوالي اربعة ملايين.

وقال المنصوري في اتصال هاتفي مع فرانس برس «ان الانتخابات القادمة صورية» لكنه اعتبر انها «افضل من لا شيء».

واضاف «يفترض في الامارات المنفتحة على العالم ان تكون منفتحة على مواطنيها» متهما الاجهزة الامنية بالتضييق على ناشطي حقوق الانسان ويمنع النشاطات السياسية.

وما زال انشاء الاحزاب والجمعيات السياسية محظورا في الامارات، الا ان السلطات رخصت لاول جمعية غير حكومية تعنى بحقوق الانسان في شباط (فبراير) الماضي.

واشارت «هيومن رايتس ووتش» الى ان مذكرة التوقيف التي اصدرت بحق المنصوري كانت بسبب «اهانات مفترضة بحق المدعي العام».

من جهته، اعتقل الركن لمدة 24 ساعة في تموز (يوليو) الماضي قبل ان يعتقل لمدة ثلاثة ايام في اب (اغسطس)، وافادت «هيومن رايتس ووتش» ان اعتقاله كان بسبب نشاطاته في مجال حقوق الانسان وبسبب خطاباته.

كما افادت المنظمة انه تمت مصادرة جواز سفر الركن وبالتالي هو ممنوع من السفر. ورفض الركن الادلاء بأي تعليق حول وضعه.

وردا على سؤال لوكالة فرانس برس، قال عبد الرحيم العوضي الوكيل المساعد لشؤون التعاون في وزارة العدل الاماراتية ان المنصوري استدعي ليمثل امام النيابة العامة في ابو ظبي وهو «مطلوب للتحقيق معه كأي شخص يتهم بارتكاب جريمة بالمخالفة لأحكام قانون العقوبات والذي يعاقب على جرائم القذف والسب بغض النظر عن الوسيلة المستخدمة».

واكد العوضي انه «نظرا لتخلفه (المنصوري) عن الحضور وعملا بأحكام قانون الإجراءات الجزائية فقد صدر بحقه أمر ضبط وإحضار والذي يعد لاغيا بمجرد حضوره امام النائب العام».

متهم سابق بالانتماء للقاعدة يخوض الانتخابات النيابية في البحرين

■ المنامة ـ اف ب: يخوض متهم سابق بالانتماء لتنظيم القاعدة الانتخابات النيابية في البحرين مؤكدا ان همه الاول هو تحسين مستويات المعيشة، لكن معركته قد تكون ايضا تبييض صورته «كارهابي» مفترض.

وقال محي الدين خان (45 عاما) احد خمسة اسلاميين سنة برأتهم المحكمة هذا الاسبوع من تهمة الانتماء لخلية في تنظيم القاعدة «في البداية كان دافعي للترشيح ان أوجه رسالة للحكومة وللذين اتهموني بانني ارهابي بانني مثل اي مواطن آخر ولست تكفيريا».

واضاف خان المولود من اب افغاني الاصل وام لبنانية من مزارع شبعا «عندما لمست مشكلات السكان اصبح الدافع الشخصي ثانويا وصار الفوز في الانتخابات هدفي».

وقال خان ذو اللحية الناعمة المخضبة بالحناء في مقابلة مع وكالة فرانس برس «اؤمن بالديمقراطية (..) انها مثل اي اداة اخرى. اذا احسن استخدامها من قبل الحاكم والمحكوم فستكون اداة مثالية (..) لكن اذا حدث العكس فانها ستكون اداة سيئة».

واوضح «لا تستقيم الديمقراطية مع اعمال العنف مثلا من قبل الشعب (..) وبالمقابل اذا جاءت الحكومة وجعلتنا نشعر بأن لا فائدة من الديمقراطية فان الديمقراطية لن تكون اداة مثالية لدينا (..) انا مع الديمقراطية ذات الجوهر السلمي».

ويخوض خان منافسة قوية في احدى دوائر المحافظة الجنوبية ذات الطابع القبلي مع النائب جاسم السعيدي السلفي المستقل ومع مرشحة اخرى هي رئيسة الاتحاد النسائي البحريني مريم الرويعي.

وبدا خان واثقا من الفوز. وقال «اذا لم يتدخل احد ضدي فبامكانك ان تناديني منذ الان سعادة النائب محي الدين خان».

وحول قصده بقوله «التدخل ضده»، قال خان «اخشى ان تتدخل السفارة الامريكية لدى حكومتنا واخشى ان تتحول معركتي الى معركة سياسية».

واضاف «ربما الحكومة لا تريد نائبا مشاغبا (..) اتفق مع الحكومة في الامن والاستقرار لكنني قد اختلف معها في قضايا اخرى (..) قد تركز الدعاية المضادة لي على الاتهامات التي علقت بي طيلة اربع سنوات».

واعتبر خان ان الاتهامات التي وجهت اليه تعود الى اعتقاله في السعودية بعيد تفجير الخبر الذي وقع بعد ايام قليلة من هجمات 11 ايلول (سبتمبر) 2001.

واضاف «بعد عملية الخبر تلك تم اعتقالي في السعودية (..) الامريكيون كانوا يصرون وقتذاك بانني انا من جند الانتحاري الذي نفذ العملية لان صلة قرابة بعيدة تربطني به».

واوضح ان «شقيق زوجتي متزوج من اخته (الانتحاري). الامريكيون يصرون على انني وجهته لانهم يرون انني انسق امور الشباب الذين يريدون التطوع للجهاد».

ودافع خان عن نفسه بالقول «مازلت ارى ان اي مقاومة مشروعة للاحتلال يجب ان تدعم بالمال والنفس لكنني ضد ما يجري من عمليات ارهابية في بلدان عربية عديدة».

البرلمان الاثيوبي يرفض عريضة للحكومة حول الصومال

الاثيوبيون والاسلاميون الصوماليون يعربون عن استعدادهم للحرب

اديس ابابا ـ من ايمانويل غوجون:

حذر رئيس الوزراء الاثيوبي ميليس زيناوي امس الخميس من ان بلاده انهت الاستعدادات العسكرية لمواجهة مسلحة مع الاسلاميين الصوماليين مشيرا في الوقت نفسه الى ان اثيوبيا «تفضل الحوار» لتسوية الازمة الصومالية.

وردا على تصريحات زيناوي امام البرلمان قال الناطق باسم الاسلاميين الصوماليين عبد الرحيم علي مودي لوكالة فرانس برس «اذا كانت اثيوبيا مستعدة للحرب فنحن مستعدون للدفاع عن بلادنا غير اننا ندعو اثيوبيا الى الامتناع عن اي موقف عدائي غير مسؤول».

وقال زيناوي ان المحاكم الاسلامية التي تسيطر على العاصمة الصومالية مقديشو وجزء من الصومال «تشكل خطرا واضحا وداهما على اثيوبيا».

واوضح انه «من اجل التصدي لهذا الخطر الراهن والحقيقي تقضي سياسة هذه الحكومة اولا بتسوية المشكلة عن طريق التفاوض والحوار (..) غير ان هذه المحاولات لم تثمر حتى الان». ورأى انه «حين يواجه بلد ما هذا النوع من الخطر فمن حقه المطلق ان يدافع عن نفسه من هذا الخطر».

وتابع «من اجل التصدي لهذا الخطر الراهن والحقيقي تقضي سياسة هذه الحكومة اولا بتسوية المشكلة عن طريق التفاوض والحوار (..) غير ان هذه المحاولات لم تثمر حتى الان».

واكد انه «من اجل ممارسة هذا الحق اجرينا تحضيرات لهذا النوع من الرد، انها مسؤوليتنا وقد اتمت الحكومة هذه الاستعدادات» العسكرية.

وحذر من انه «عندما يفشل الخيار العسكري مرة اخرى فاننا، من اجل حماية السلام والامن وعلى اساس القانون الدولي، سنتخذ التدابير المناسبة».

واوضح زيناوي الخطر الذي يشكله الاسلاميون الصوماليون مؤكدا ان «هذه المجموعة شنت هجمات مباشرة على بلادنا».

ونفى عبد الرحيم علي مودي ان يشكل الاسلاميون «خطرا على اثيوبيا لكن وجود قواتها في بلادنا يشكل خطرا كبيرا على الصومال وكذلك على اثيوبيا».

واكد ان «تصريح رئيس الوزراء يشكل خطرا على السلم الاقليمي واديس ابابا لم تعط ابدا فرصة للمصالحة والسلم في الصومال».

ودعا الاسلاميون الصوماليون مرارا من تموز (يوليو) للجهاد ضد القوات الاثيوبية المنتشرة في الصومال على حد قولهم.

وكانت اثيوبيا التي تدعم صراحة الحكومة الانتقالية الصومالية على غرار الاسرة الدولية تنفي باستمرار ان تكون ارسلت قواتها لدعم هذه الحكومة لكنها اقرت بارسال مدربين عسكريين.

وبعد ان اتهم زيناوي اريتريا بالتواطؤ مع الاسلاميين قال ان الاريتريين «يعتبرون ان المحاكم الاسلامية يجب ان تحكم كافة الصوماليين».

وشدد على ان «ذلك يشكل خطرا على اثيوبيا وكذلك على جيبوتي» البلد الذي ينتمي قسم من سكانه الى اتنية الصومال.

ودعا رئيس الوزراء البرلمانيين الاثيوبيين الى اتخاذ موقف من هذه المشكلة معتبرا ان «على المجلس تبني بيان يؤكد دعمه هذه الترتيبات».

لكن البرلمان رفض امس الخميس المصادقة على عريضة شفوية رفعها الحزب الحاكم ودعا الى تقديمها كتابيا للمناقشة والتعديل لانه قد تؤخذ على انها «اعلان حرب».

واوضح النائب بيني بيتروس الذي رفض العريضة لوكالة فرانس برس انه «يجب تعديل العريضة والتفاوض مع ممثلي الاحزاب في البرلمان وقبل المجلس ذلك».

واضاف «قد يتسبب النص في صيغته الحالية في غموض ويؤخذ على انه اعلان حرب على المحاكم الاسلامية في الصومال ولا يمكننا تحمل هذه المسؤولية». وتشهد الصومال حربا اهلية منذ 1991.

والمؤسسات الانتقالية التي انشئت عام 2004 عاجزة عن ارساء الامن في وجه المد الاسلامي المتصاعد منذ 2006 والذي ادى الى سيطرة الاسلاميين على جزء كبير من وسط وجنوب البلاد بما فيها مقديشو. (ا ف ب)

وكالة الطاقة تجمد النظر بطلب ايران المساعدة لمفاعل اراك

فيينا ـ من مايكل ادلر:

قررت الوكالة الدولية للطاقة الذرية امس الخميس تجميد النظر في الطلب الايراني بالحصول على المساعدة الفنية في بناء مفاعل اراك النووي الذي تخشى الولايات المتحدة ان يوفر للجمهورية الاسلامية البلوتونيوم اللازم لانتاج الاسلحة الذرية.

وجاء قرار مجلس حكام الوكالة المؤلف من 35 بلدا بعد ثلاثة ايام من الاجتماعات التي خصصت لبحث تقديم التعاون الفني للجمهورية الاسلامية انتهت بتسوية بين الدول الغربية والدول النامية.

وفي تطور اخر قال مدير الوكالة الدولية محمد البرادعي ان تعاون ايران المحدود منع الوكالة من احراز «مزيد من التقدم» حول الاجابة على اسئلة بخصوص برنامج طهران النووي الذي تشتبه الولايات المتحدة في انه يخفي وراءه برنامجا لتطوير الاسلحة.

غير ان البرادعي قال ان ايران قامت مؤخرا «بخطوات في الاتجاه الصحيح» بالموافقة على السماح لمفتشي الوكالة الدولية باخذ عينات من معدات في موقع عسكري سابق في لافيزان، وكذلك بالوصول الى ملفات في مفاعل نطنز لتخصيب اليورانيوم.

وتطالب الوكالة الدولية بالسماح لها بذلك منذ اشهر في الوقت الذي تواصل ايران التقدم في برنامجها لتخصيب اليورانيوم في تحد للدعوات الدولية لها بتعليق نشاطاتها النووية الحساسة.

وقرر مجلس حكام الوكالة عرقلة مساعي ايران بالحصول على التعاون الفني للمفاعل الذي يعمل بالماء الثقيل والذي تعكف طهران على بنائه في اراك على بعد 200 كيلومتر جنوب طهران، بشطب الطلب من قائمة تتضمن 800 مشروع مساعدة وافق عليها المجلس امس الخميس على ان يتم تنفيذها خلال العامين المقبلين. واكد المندوب الامريكي في الوكالة الدولية غريغوري شولت على ان شطب الطلب الايراني عن القائمة ليس تأجيلا بل هو شطب دائم.

وصرح للصحافيين «ان مشروع اراك لم يؤجل، ولم يجمد، بل تم شطبه نهائيا من برنامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية». واكد ان «شطب مشروع اراك الذي قرر بالتوافق، يعكس قلق المجلس الدائم حول طبيعة البرنامج النووي الايراني». واضاف ان «المفاعلات التي تعمل بالماء الثقيل مناسبة لانتاج كميات كبيرة من البلوتونيوم الذي يعتبر المكون الرئيسي لبناء اسلحة نووية». وفي تسوية لحفظ ماء الوجه، تم تجميد مشروع اراك وليس رفضه، حيث اعلن رئيس مجلس حكام الوكالة انه «لم يتم اتخاذ قرار» بشأن الطلب الايراني. ووصف دبلوماسي ايراني قرار الوكالة انه «مجرد تأجيل».

وقال موفدو دول عدم الانحياز الذين يسعون الى حماية حق الدول النامية في الحصول على التكنولوجيا النووية السلمية انه بامكان ايران اعادة التقدم بطلب للحصول على المساعدة في المستقبل.

وصرح دبلوماسي من الاتحاد الاوروبي الاربعاء ان «النتيجة» هي رفض منح المساعدة لايران للعامين المقبلين، وبانتهاء تلك المدة يمكن ان يكون مجلس الامن قد قرر دعوة ايران الى تعليق العمل في المفاعل الذي يعمل بالماء الثقيل. وتقول طهران ان الهدف من المفاعل هو انتاج النظائر الطبية.

وقد دعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الامن الدولي ايران الى «اعادة النظر» في بناء مفاعل اراك، وقال دبلوماسي غربي ان قرار الوكالة عدم الموافقة على منح ايران المساعدة الفنية «يعزز هذه النقطة». وتقول الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي ان ايران، المهددة بفرض عقوبات دولية عليها، ليس لها الحق في الحصول على المساعدة لبناء المفاعل. (اف ب)

بلير يستقبل ولي عهد ابوظبي

■ لندن ـ قنا: استقبل توني بلير رئيس الوزراء البريطاني امس الفريق اول سمو الشيخ محمد بن زايد ال نهيان ولي عهد ابوظبي نائب القائد الاعلى للقوات المسلحة بدولة الامارات العربية الذي يقوم بزيارة خاصة لبريطانيا حاليا.

وجرى خلال اللقاء بحث علاقات التعاون بين البلدين وسبل تطويرها وتنميتها بالاضافة الى تبادل وجهات النظر حول المستجدات الراهنة اقليميا وعربيا ودوليا وخاصة فيما يتعلق منها بالامن والسلام والاستقرار في المنطقة.

قائد شرطة دبي يعدل عن الترشح للانتخابات لمطالبته «حسن السيرة»

■ دبي ـ اف ب: افادت الصحف الاماراتية امس الخميس ان قائد شرطة دبي ضاحي خلفان تميم الذي سبق وكشف عن نيته خوض الانتخابات الاولى في تاريخ الامارات الشهر المقبل، عدل عن الترشح بسبب مطالبته كسائر المرشحين بشهادة حسن السيرة.

وتميم الذي كان من شبه المؤكد انه سيفوز بمقعد في المجلس الوطني الاتحادي او حتى انه سيرأسه لو خاض المعركة الانتخابية، اعتبر انه من غير الممكن ان يطلب منه تقديم شهادة «حسن السيرة والسلوك» خاصة وانه «خدم 37 عاما في السلك (الامني) بينها 26 عاما» في رئاسة شرطة دبي.

ونقلت صحيفة «الاتحاد» عن تميم قوله «اذا لم تشفع لي هذه السنوات الطويلة من الخدمة في الترشح دون احضار شهادة حسن السيرة والسلوك، فانني افضل الانسحاب من الترشح».

بسم الله الرحمن الرحيم

يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي الى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي

صدق الله العظيم

انتقل الى رحمة الله تعالى المرحوم

سامر وليد المفتي

وسيصلى على جثمانه اليوم الجمعة في المركز الاسلامي في منطقة فلهام في لندن.

تقبل التعازي في منزل عارف الهابط في منطقة اكتون

21 Grass Garth
Acton
W3 9HS

او الاتصال على الرقم التالي:

07788855107

إنا لله وإنا إليه راجعون